المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/12/2013

التوقيع بمراكش على اتفاقية لتكوين 200 ليبي في مجال المصالحة والحوار الوطني

الرباط، 15 ديسمبر 2013 م (إينا) - وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وهيئة شؤون المحاربين بليبيا، مساء أمس السبت بمدينة مراكش في جنوب المغرب، اتفاقية تتعلق ببرنامج تدريبي في فن المصالحة والحوار الوطني لفائدة 200 مشارك من ليبيا.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى التحسيس بقيم المصالحة من خلال الاستفادة من خدمات وخبرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

وسيتم تنفيذ البرنامج التدريبي، الذي سينطلق ابتداء من يناير المقبل، على ثمان مراحل وتشمل كل مرحلة خمسة وعشرين مشاركا.

وتشمل محاور هذا التكوين، التي تجمع بين العروض النظرية والتطبيقية على شكل ورشات، المصالحة والوساطة والحوار والاتصال.

http://www.iinanews.com/ar/index.php/270-2013-02-11-08-26-47/20283-2013-12-15-14-48-30

اختيار المغرب لاستضافة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

5154/2

اختير المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أنه تم الإعلان رسميا عن اختيار المغرب لاستضافة الدورة القادمة للمنتدى خلال الجلسة الختامية للدورة الحالية للمنتدى من طرف أعضاء اللجنة المنظمة بعد نقاشات ومشاورات تمت بين بعض أعضاء الوفد المغربي المشارك واللجنة المنظمة. وأوضح البلاغ أن هذا الاختيار يعتبر تكريسا للبعد جنوب-جنوب في طرح ومعالجة قضايا حقوق الإنسان، مع الالتزام بشموليتها وكونيتها وعدم قابليتها للتجزيء، كما يعتبر دليلا آخر على الاعتراف بالتجربة المغربية وتقديرها، في مجالات النهوض بحقوق الانسان وحمايتها. وشارك المغرب في هذا المنتدى، المنظم بمبادرة من كتابة حقوق الإنسان بالرئاسة البرازيلية، بوفد يضم ممثلين عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعن أحزاب سياسية وبرلمانيين وفعاليات مدنية وحقوقية ونقابية، وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بتندوف، وباحثين جامعيين وإعلاميين.

عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق تتهم الحكومة بـ«تجاهل» أبنائها

224717

طنجة - حمزة المتيوي

صبت أسر المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق، جام غضبها على الحكومة المغربية، التي قالت عنها إنها «تتجاهل عمدا» مصير مواطنين مغاربة يوجدون في محنة، وتنزع عنهم صفة «المواطنة»، وذلك خلال اللقاء الذي نظمته التنسيقية الممثلة للعائلات يوم الجمعة الماضي في طنجة.

وأورد المنسق العام لتنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق، عبد العزيز البقالي، أن الحكومة تجاهلت تماما مصير العشرات من المغاربة في العراق، مذكرا إياها بوجود مسجونين فقدوا الأمل في العودة إلى وطنهم، قائلا إن المعتقلين الذين تمكنوا من التواصل مع التنسيقية يؤكدون أنهم يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب، وأنهم باتوا ينتظرون أن يلقوا المصير نفسه الذي واجهه الراحل بدر عاشوري، وهو الإعدام.

وأكد البقالي أن حكومات كل الدول العربية تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع السلطات العراقية للتمكن من زيارة السجناء والشروع في إعادتهم إلى بلدانهم، كانت آخرها حكومات السعودية وليبيا والجزائر، فيما ذهبت وعود وزير الخارجية السابق سعد الدين العثماني، بإيجاد حل لهذه المشكلة، أدراج الرياح، واستمر التجاهل مع النسخة الجديدة من حكومة بنكيران حسب المتحدث.

وقال البقالي إن الحكومة المغربية تتجاهل أيضا مصير العشرات من المغاربة المفقودين في العراق، والذين يُجهل مصيرهم إلى الآن رغم انتهاء الحرب في العراق، مضيفا أن العائلات تريد من الحكومة المغربية التحرك لمعرفة ما إذا كان أبناؤها أحياء أم أمواتا على الأقل.

وأورد البقالي أن ممثلين عن عائلات المعتقلين والمفقودين أبلغوا ممثلين عن وزارة الخارجية خوفهم من «فبركة» ملفات جديدة لأبنائهم قد تؤدي بهم إلى المشانق، رغم انتهاء مدتهم الحبسية، كما هو الحال مع المعتقل عبد السلام البقالي، الذي اعترف ممثلون عن الخارجية لأسرته بشكل غير رسمي، باستغرابهم لاتهامه من طرف السلطات العراقية بالضلوع في عمليات «إرهابية» في فترة كان يقضي فيها عقوبته الحبسية، حسب شقيقه. بالإضافة إلى المعتقل عز الدين بوجنان، الذي انتهى عقوبة مدتها 10 سنوات، وأضيفت لها 6 سنوات أخرى دون تهمة ولا محاكمة.

وطالبت تنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق، الحكومة المغربية بالعمل على إعادة المعتقلين إلى المغرب، ومحاولة كشف مصير المفقودين، بالإضافة إلى تشكيل وفد لزيارة المعتقلين في السجون العراقية، وهو الطلب نفسه الذي وجهته للأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية المغربية والدولية، والتي قالت إنها لم تجب عن المراسلات الكثيرة التي وجهت لها من طرف التنسيقية.

وخلال اللقاء، تم عرض شهادات مؤثرة لزوجة المفقود أحمد الغيثي، وأم هشام الحداد المفقود منذ سنة 2008، ووالدة عز الدين بوجنان الذي سجن وعمره لا يتجاوز 18 سنة رغم إصابته بداء السكري، وأخ عمر العافية المفقود منذ شهر يوليوز من سنة 2007، وأخ محمد إيعلوشن، المعتقل منذ 2003، والذي كان يواجه حكما بالإعدام.

وحسب التنسيقية، فإن عدد المعتقلين المغاربة في العراق يصل إلى 11 فردا، منهم 7 مدونين في سجلاتها، بالإضافة إلى 32 مفقودا موثقا، وإن كان العدد الحقيقي للمفقودين أكبر بكثير، حسب المنسق العام، الذي أكد أن التنسيقية سبق أن راسلت رئيس الحكومة ووزارتي الخارجية والعدل، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج، دون أن تلقى جوابا إيجابيا أو دعما فعليا من أي من هذه الجهات.

الزيارة أثارت استنفارا وسط سجن «الصومال» والوفد يستمع إلى معتقلين أفارقة وسلفيين وأجانب

وفد عن «مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي» يزور سجن تطوان

224/7

جمال وهبي

عاش سجن «الصومال»، يوم الجمعة الماضي، حالة طوارئ بسبب زيارة وفد عن «مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي» التابعة للأمم المتحدة، قادما من زيارة أخرى قام بها إلى طنجة. ووفق مصادرنا فإن الوفد الأممي اطلع على أحوال بعض المعتقلين المتحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أجرى الوفد الأممي لقاء معهم مثلما التقى ببعض المعتقلين السلفيين، وسجناء آخرين بعضهم إسبان، قبل أن يزور مرافق السجن، الذي عرف مؤخرا بعض الإصلاحات والصباغة.

وكانت بعض الجمعيات الحقوقية في تطوان، قد أعربت لـ«المساء» عن عزمها تقديم تقارير إلى الوفد الأممي، على غرار جمعيات حقوقية أخرى بمدينة طنجة، حيث التقت شبكة جمعيات الشمال للتنمية والتضامن بطنجة ثلاثة من أعضاء وفد مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي، كما عقدت لهم لقاء مع بعض المهاجرين الأفارقة غير النظاميين، الذين قدموا للوفد انطباعاتهم عما أسموه «الخروقات والشروط اللاإنسانية التي تتم فيها حملات الاعتقال، ومداهمة منازلهم وحجز وثائقهم»، مثلما نددوا بما أسموه «تعرضهم مؤخرا لألفاظ وممارسات عنصرية». وسرد المهاجرون الأفارقة على مسامع الوفد الأممي رواياتهم بخصوص ملابسات وفاة ثلاثة شبان في صفوفهم في ظرف 4 أشهر، ومعاناتهم مع الظروف التي وصفوها بـ«السيئة»، التي تتم فيها عملية ترحيلهم إلى الحدود المغربية الشرقية مع الجزائرية».

وضم الوفد الأممي كلا من ماديتش إديناس، بصفته رئيسا مقررا يحمل جنسية نرويجية، ونائبه فلاديمير توشلوفيسكي من جمهورية أوكرانيا، وشاهين سردار، ذات الجنسية الباكستانية وروبيرتو غاريتون من جمهورية الشيلي، وحجي ماليك سو من السنغال. وتعد زيارة فريق العمل الأممي الخاص المعني بمسألة الاعتقال التعسفي الأولى من نوعها للمغرب، إذ التقى الوفد بعدد من المسؤولين الحكوميين، وزارة العدل، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمؤسسة التشريعية وممثلي منظومة الأمم المتحدة بالمغرب وفعاليات الحركة الحقوقية والمجتمع المدني والأفراد المعنيين أي الضحايا أو أسرهم أو ممثليهم. وأضاف محدثنا أن زيارة الوفد للمغرب ستستغرق ثلاثة أسابيع، قبل أن يتم عقد ندوة صحافية بالعاصمة الرباط، للإعلان عن خلاصاتها، مع تقديم تقرير ختامي بخصوصها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحخل على الخط ويساند رجال ونساء التعليم

الأساتذة المجازون يقاطعون مباراة الترقية ويخرجون في مسيرة حاشدة بالرباط

22/12/21

حليمة بوتمارت

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، على الخط في ملف الأساتذة المجازين المقصيين من مرسوم الترقية بالشهادة، المطالبين بعدم تقييد ذلك بشروط، أسوة بالأفواج السابقة واللاحقة، ورفض المرسوم الذي وصفوه بـ"المشؤوم" للإجهاز على مكسب الترقي بالشهادات الجامعية، على حد تعبيرهم.

وحسب المعطيات التي توصلت بها "المساء"، فإن نائب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان استقبل، يوم الأربعاء الماضي، مجموعة من الأساتذة، وأكد لهم أن مطالبهم مشروعة، وأعدا إياهم بأن المجلس سيسجل حضوره في الجلسة المقررة يوم الثامن من الشهر المقبل المخصصة لمتابعة رجال التعليم في حالة سراح، للمطالبة بإطلاق سراحهم.

وأكد عبد الرحمان خراطية، المنسق الإعلامي للتنسيقية الوطنية للأساتذة المجازين المقصيين من مرسوم الترقية بالشهادات، في اتصال هاتفي مع "المساء"، أن مجموعة من المؤسسات تفاعلت مع مطالبهم، على رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شخص نائب الرئيس، الذي وعدهم برفع عدد من المذكرات إلى الجهات المعنية بشأن ملفهم المطلبي، إلى جانب مساندة مؤسسة الوسيط لهم.

وأضاف خراطية أنهم نظموا وقفة احتجاجية ومسيرة حاشدة في اتجاه مقر وزارة التربية الوطنية، التي شارك فيها حوالي 6000 أستاذ حاملين بأيديهم بطائق حمراء في إشارة واضحة منهم إلى أنهم يوجهون آخر الإنذارات إلى الجهات المعنية، كما رفعوا شعارات تندد بما أسموه "مباراة الحكرة الوطنية"، مشيرا إلى أنهم لن يقبلوا واقع "الإقصاء والحكرة"، كما لن يقبلوا الخروج من الباب الضيق.

وفي السياق ذاته، اعتبر المتحدث ذاته أن ما أسماه "لامبالاة الحكومة والوزارة في التعامل مع هذا الملف بجدية"، ترتب عنها تعثر الدراسة في عدد من المدن، وقد نتج عن الإضراب الذي خاضه الأساتذة المجازون، خروج أزيد من 2000 تلميذ للاحتجاج في مدينة تاونات، تطالب بالتعجيل بتوفير الأساتذة خاصة وأن المشكل استمر لأكثر من شهر.

وقرر المضربون عن العمل تمديد الإضراب إلى حين خروج المسؤولين عن الملف عن صمتهم، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، معتبرين أن الترقية المباشرة حق غير قابل للمناقصة أو التجزيء أو التفاوض. علاوة على ذلك، أكد رجال التعليم أن عودتهم إلى استئناف العمل، رهينة بتفعيل مطالبهم، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة استرجاع جميع المبالغ المقتطعة من أجورهم أثناء ممارستهم حقهم الدستوري في الإضراب.

من جهة أخرى، جددت التنسيقية طلب الإفراج عن زملائهم المتابعين في حالة سراح والبالغ عددهم 25 أستاذا، بتهم تتعلق بعرقلة الطرامواي وتعريض الركاب للخطر، وفي سياق ذات الصلة، دعت التنسيقية "الهيئات الحقوقية دعمهم في نضالاتهم، والتدخل لرفع الحيف الذي يطالهم جراء هذه التدخلات التي تتنافى، حسب رأيهم، مع المواثيق الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

قرر المضربون عن العمل تمديد الإضراب إلى حين خروج المسؤولين عن الملف عن صمتهم وتنفيذ تم الاتفاق عليه

الرباط

بوانو يرفض تعيين ممثل لفريقه في مجلس اليازمي

1243/1-

مازال حزب العدالة والتنمية وفريقه البرلماني مصرين على مقاطعة مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد غضب قيادة الحزب من إقصائهم من تشكيلة المجلس.

آخر فصول هذه المقاطعة تمت قبل أسابيع، عندما جرت اتصالات مكثفة بين رئيس مجلس النواب كريم غلاب، وفريق العدالة والتنمية، من أجل تعيين ممثل لهم في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن الفريق البرلماني رفض التجاوب، انسجاما مع قرار سبق أن اتخذته الأمانة العامة للحزب بمقاطعة مسؤولي وأنشطة المجلس.

أكثر من هذا، فقد رفض برلمانيو الحزب استدعاء مسؤولي المجلس للقاء حول حقوق الإنسان، مفضلين استدعاء المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان بمناسبة ذكرى 10 دجنبر لحقوق الإنسان، حيث قدم الهيبة عرضا حول تحديات حقوق الإنسان في المغرب.

وفد أممي يواصل الاستماع للمسؤولين وضحايا الاعتقال التعسفي في المغرب

تواصل المجموعة الأممية حول الاعتقال التعسفي لقاءاتها الرسمية مع المعنيين الحكوميين وغير الحكوميين بحقوق الإنسان في المغرب، والمتضررين من جراء التجاوزات المرتكبة في حقهم، خلال الزيارة التي يقوم بها الوفد الأممي ما بين 9 و19 من الشهر الحالي.
وينتظر أن تستقبل جماعة العدل والإحسان الإسلامية شبه المحظورة، اليوم بالرباط، في خطوة من شأنها أن تحرج حكومة عبد الإله ابن كيران، الفريق الأممي الذي يتألف من خمسة خبراء أمميين مستقلين يتحدرون من مناطق مختلفة من العالم، وهم رئيس الوفد المقرر النرويجي مادس أديناس، ونائب الرئيس فلاديمير توشيلوفسكي من أوكرانيا، وشاهين سردار من باكستان، وروبرتو جاريتون من شيلي، وحاجي ماليك سو من السنغال.
وأعلنت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» أن الجماعة ستقدم ملفاتها الحقوقية حول اعتقال أعضائها خصوصا مجموعة فاس ووجدة التي حكم على أعضائها خلال بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بالسجن لمدة 20 سنة. وسبق للجماعة التي خلدت أمس مرور سنة على رحيل مؤسسها عبد السلام ياسين، أن نجحت في برمجة لقاء مع المقرر الأممي حول التعذيب والاختفاء القسري الأرجنتيني خوان مندیز، خلال زيارته للمغرب السنة الماضية.
وبدوره حصل الائتلاف الجمعوي الذي يضم 22 جمعية حقوقية على وعد بعقد لقاء مع الوفد الأممي يرجح أن يجري يوم الأربعاء المقبل.
وذكرت مصادر في الائتلاف أن النسيج الحقوقي أعد تقارير متعددة حول موضوع الاعتقال التعسفي خصوصا في ما يتعلق باعتقال أعضاء حركة «20 فبراير»، كما يتوقع أن يطرح الائتلاف الحقوقي وفق المصادر ذاتها قضية معتقلي السفلية الجهادية.
وقال محمد الزهاري، من العصبة المغربية لحقوق الإنسان، إن زيارة الوفد الأممي ستسهم في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، معدا في تصريح لـ«الشرق الأوسط» هذه الزيارة بمثابة رقيب دولي على السياسة العمومية المتبعة في ميدان حقوق الإنسان. وتوقع الزهاري أن تجد التوصيات، التي ستخلص إليها زيارة الوفد الأممي، صدى لها ضمن إصلاح الترسانة القانونية التي تعدها وزارة العدل والحريات خصوصا في مجال المسطرة الجنائية.
في غضون ذلك، أجرى الوفد الأممي لقاءات مع مجموعة من مسؤولي المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمع المدني والوزراء، لا سيما وزير العدل والحريات، ووزير الداخلية، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ورئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. وجرى الوقوف ميدانيا على وضعية حقوق الإنسان بالمملكة المغربية، وبالأخص التحري والتحقيق في موضوع الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية المفروض بأي طريقة أخرى تتنافى مع المعايير الدولية ذات الصلة والمبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي يعد المغرب طرفا فيها. كما قدم المسؤولون المغاربة للوفد آخر التطورات المرتبطة بالترسانة القانونية المتعلقة بضمانات تفادي الاعتقال التعسفي.
وسيزور الخبراء الأمميون الخمسة خلال اليومين المقبلين مدينة العيون، كبرى مدن الصحراء، وسيمكثون فيها مدة ثلاثة أيام تبدأ من مساء اليوم (الأحد) للوقوف على ظروف ضحايا الاعتقال والحرمان من الحرية، وسيستمع الوفد أيضا إلى رواية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، كما سيستمع لإفادات الجمعيات المدنية.
واستبق الوفد الأممي زيارة الأقاليم الجنوبية المغربية الصحراوية بزيارة تفقدية أجراها يوم الأربعاء الماضي لمجموعة المعتقلين السياسيين الصحراويين المعروفة بمجموعة «اكديم ازيك». واستمع الخبراء الأمميون للمعتقلين بسجن سلا بشكل شخصي للتأكد من هويتهم، وجرى أخذ تصريحاتهم التي تتعلق بظروف وملابسات اعتقالهم والحالة التي يوجدون عليها في السجن.
وحدد الفريق الأممي مهمة زيارته للمغرب، والتي يضطلع بها بموجب قرار أممي، في التحقيق والتحري في موضوع الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية المفروض بطريقة تتنافى مع المعايير الدولية ذات الصلة والمبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

http://m.aawsat.com/content/1387062599110081300/aaa%20News%20and%20Politics

الشبيبة الإسلامية: يخشى البي جي دي على مصداقيته من عودتنا للمغرب

شنت الشبيبة الإسلامية هجوما لاذعا على حزب العدالة والتنمية، متهمة قيادته بالتراجع عن الحل السياسي لقضية عودة "منفيي" الحركة إلى أرض الوطن، بعد أن دفعت قيادة الحزب "الإسلامي" بخطة تقادم الأحكام، "خوفا من عودة الحركة الإسلامية الأم وشبيبتها إلى مضمار الوجود القانوني".

واعتبرت الشبيبة الإسلامية أن "حزب العدالة والتنمية يخشى من عودة قياديها إلى المغرب، لأن "هذه العودة تشكل عدة مخاطر سياسية على مصداقية حزب تلاعب بدعوة الإسلام، وتاجر بها، وسخرها للأهواء والمصالح الرخيصة"، وفق تعبير بيان للشبيبة توصلت به هسبريس.

وتأتي انتقادات الشبيبة الإسلامية لحزب "المصباح" خاصة، عقب عودة لخضر بكير، أحد قيادات الحركة التي يتزعمها الشيخ عبد الكريم مطيع، إلى البلاد في أواخر شهر نونبر المنصرم، بعد قضائه أكثر من 28 سنة بالمنفي في ليبيا، على خلفية حكم الإعدام الصادر بحقه ضمن مجموعة بلقاسم حكيمي. وهي العودة التي سبقتها عودة كل من محمد حكيمي، ورشيد شرايبي، وفوزي عبد الكريم.

وأوضح بيان الشبيبة الإسلامية، وقعه أمينها العام حسن بكير، أن "أغلب اتصالات الشبيبة مع أصحاب القرار كانت تدور حول إيجاد حل سياسي لقضية المنفيين"، مشيرا إلى أن "ممثلين رسميين للدولة نصحوا بعدم العودة ما لم يتم حل سياسي واضح وصريح، وتقدم ضمانات على أعلى المستويات".

وزاد المصدر بأن "هناك أطرافاً لم يرقها الحل السياسي، فاقترحت حلولا بديلة للالتفاف عليه، وإفراغه من محتواه"، لافتة إلى ما "أعلن عنه وزير العدل والحريات عن خطة تقادم الأحكام في حق بعض المنفيين، ما يعني سوء النية والقصد في البرنامج الجديد" على حد تعبير بيان الشبيبة.

وأكدت الشبيبة الإسلامية أن حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأطرافا أخرى تقاسمها نفس الخشية من عودتها للساحة السياسية، وقفت في وجه الحل السياسي، من خلال تبنى ما سمي بالتقادم في الأحكام القضائية"، مشددة على أن "حل التقادم يعد تراجعا من الدولة عما سبق أن قررته".

وذكرت الشبيبة برسالة سابقة تلقتها الحركة **من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد فيها أن "مجموعتنا داخلة تحت العفو الصادر سنة 1994، وأنه بصدد تفعيل هذا العفو، لتيسير عودة المنفيين جميعا، وضمان كافة حقوقهم، وتحت هذا العنوان ومصحوبا بنسخة من هذه الرسالة الرسمية اتصل لخضر بكير بالسفارة المغربية بطرابلس، فيسرت له سبل العودة".**

وقال بيان الشبيبة إن "الكذب والافتراء والتأويلات الشيطانية والحملات الإعلامية المفبركة ليست بديلا عن الصدق"، مضيفا أن "الدولة مخيرة بين أن تعتمد في حل مشاكلها المستعصية على ما يخططه حزب العدالة والتنمية "الحاقد"، وبين أن تتبع أسلوبا قاصدا للتعامل مع مواطنيها الصادقين" وفق تعبير البيان ذاته.

http://hespress.com//politique/96364.html

اتفاق تعاون وشراكة بين مجلس" اليزمي " ووزارة" كروج"

تم مساء أمس السبت بمراكش التوقيع على اتفاقية تعاون وشراكة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.
ووقع على الاتفاقية بالأحرف الأولى كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وذلك على هامش حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها الأولى.
وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تحسيس الناشئة بقيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن هذه الأندية في مختلف المؤسسات التعليمية عبر التراب الوطني، وتقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات.
كما تتوخى الاتفاقية تعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس ومتطلبات دعمها من خلال العمل المشترك، وتوفير التسهيلات الضرورية لأعضاء هذه اللجان المنتمين لأسلاك التعليم، فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنهما حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان.
ويأتي التوقيع على هذه الاتفاقية، التي تمتد على مدى أربع سنوات قابلة للتجديد التلقائي، تعزيزا لعلاقات الشراكة والتعاون القائمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وأكاديمياتها الجهوية بناء على الاتفاقيات السابقة المبرمة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 7 دجنبر 2005، و23 دجنبر 2008 و13 أكتوبر 2010.

http://www.achpress.com/27659/

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

مراكش 14 دجنبر 2013/ومع/ تم مساء اليوم السبت بمراكش التوقيع على اتفاقية تعاون وشراكة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

ووقع على الاتفاقية بالأحرف الأولى كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي والوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني السيد عبد العظيم الكروج، وذلك على هامش حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها الأولى.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تحسيس الناشئة بقيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن هذه الأندية في مختلف المؤسسات التعليمية عبر التراب الوطني، وتقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات.

كما تتوخى الاتفاقية تعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس ومتطلبات دعمها من خلال العمل المشترك، وتوفير التسهيلات الضرورية لأعضاء هذه اللجان المنتمين لأسلاك التعليم، فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنهما حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويأتي التوقيع على هذه الاتفاقية، التي تمتد على مدى أربع سنوات قابلة للتجديد التلقائي، تعزيزا لعلاقات الشراكة والتعاون القائمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وأكاديمياتها الجهوية بناء على الاتفاقيات السابقة المبرمة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 7 دجنبر 2005، و23 دجنبر 2008 و13 أكتوبر 2010.

وتميز هذا الحفل بحضور على الخصوص السيد أحمد عبادي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومدراء أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، إلى جانب نواب وزارة التربية الوطنية وأطر المنظومة التربوية وممثلو هيئات المجتمع المدني.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/14/929992-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A.html

إجماع الإعلاميين والمثقفين العرب ببريطانيا على ريادة المغرب في مجال الإصلاحات السياسية والحقوقية

أجمع إعلاميون ومثقفون عرب، المقيمين ببريطانيا، أول أمس الجمعة، على ريادة المغرب في مجال الإصلاحات السياسية والحقوقية.

وتأتي هذه الشهادة من قلة لها ثقلها وكلمتها المسموعة في المحافل الدولية، بعد العشرات من الشهادات القوية الصادرة عن أعتى الهيآت والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا السياسة وحقوق الإنسان.

وتعتبر هذه الشهادة بمثابة رد غير مباشر من الإعلاميين والمثقفين العرب المقيمين ببريطانيا، على الادعاءات والأكاذيب التي يروجها دعاة الانفصال وأعداء النمو والاستقرار بالمملكة المغربية.

فمن سيصدق بعد الآن من يسمون أنفسهم بـ"المعارضين للنظام المغربي"، أو يهتم بأطروحاتهم، لافتقادها إلى أدنى معايير المصداقية والموضوعية ؟؟؟؟

وقد أكد المتدخلون أن المغرب يعد بلدا رائدا، على صعيد الوطن العربي، في عدة مجالات، أن المملكة المغربية تعد البلد العربي الوحيد الذي راكم تطورا مهما مجال توسيع الحريات العامة بتوازي مع ضمان الاستقرار السياسي والأمني، منوهين بما حققه المغرب في مجال الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكدوا الحاجة الماسة إلى زيادة العمل من أجل التعريف بالمغرب ومنجزاته في باقي الأقطار العربية.

وبهذه المناسبة، قدم وفد مغربي يتضمن مجموعة من الأساتذة الجامعيين والخبراء الحقوقيين والإعلاميين شروحات مفصلة حول مختلف أوجه التطور الذي راكمه المغرب على مدار السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، وكذا الإصلاحات العميقة التي حققتها المملكة، والأوراش المهيكلة التي انخرطت فيها.

وفي هذا الصدد، رصد الأستاذ الجامعي ورئيس المركز المغاربي للدراسات الأمنية وتحليل السياسات، عبد الرحيم منار السليمي، مسار الإصلاحات والتطورات التي شهدها المغرب في مختلف المجالات، والتي مكنته من ضمان استقراره السياسي والاجتماعي مقارنة بما تشهده المنطقة العربية حاليا.

وأبرز، أنه انطلاقا من تاريخه المتميز كدولة عريقة، وأمة منسجمة وموحدة، فتح المغرب مبكرا باب التعددية السياسية والحزبية، مما مكن من تعاقب مختلف التيارات السياسية على السلطة.

وأشار في هذا الصدد إلى تعاقب مجموعة من الأحزاب ذات المرجعيات الإيديولوجية المختلفة (اشتراكية، محافظة/تقليدية، وإسلامية) على قيادة الحكومات المختلفة، في تعايش تام ووثيق مع المؤسسة الملكية التي تشكل ضمانة لوحدة البلاد واستمرارية الدولة والمؤسسات، وسجل ما يعيشه المجتمع المغربي الشاب من دينامية وحيوية متجددة.

وأوضح أن المملكة تعاملت منذ سنوات طويلة بانفتاح مع جميع الحركات الاحتجاجية والمسيرات السلمية المرتبطة بالسياسات العمومية. وأوضح أنه بالرغم من موته ليس دولة نفطية، ومحدودية موارده الاقتصادية، فقد تمكن المغرب من اعتماد مقاربات تنموية مكنته من الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والتصدي للاكراهات الاقتصادية.

وأضاف في هذا السياق أن المملكة بادرت إلى إطلاق مشروع طموح للجهوية والخروج من دائرة الدولة المركزية من أجل الانفتاح أكثر فأكثر على المجتمع وحاجياته. ومن جانبه، استعرض عبري الحو، المحامي والخبير في القانون الدولي وقضايا الهجرة، تطور المسار الحقوقي بالمغرب، من خلال الوقوف عند مجموعة من المحطات الأساسية التي عرفتها المملكة على طريق احترام وترسيخ حقوق الإنسان وتوسيع هامش الحريات العامة.

وأبرز أن ما يتمتع به المغرب من استقرار سياسي، يعد في جزء منه، نتاج مسار طويل من الإصلاحات التي شملت المجال الحقوقي والتي توخت تعزيز احترام حقوق الإنسان وآليات احترامها وضمانها.

وأشار في هذا السياق إلى إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج، ومشاريع إصلاح منظومة العدالة واستقلالية القضاء، إلى جانب المحطة الرئيسية المتمثلة في اعتماد دستور 2011، والذي خصص حيزا كبيرا من مواده للحريات العامة وحقوق الإنسان.

وأضاف عبري الحو، أن الدستور الجديد جدد التزام المغرب بحماية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على إحداث المحكمة الدستورية، لأول مرة، إلى جانب تأكيده على استقلالية القضاء.

أما الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي، ميلود بلقاضي، فقد ركز من جهته على التطور الذي شهده المغرب في المجال الإعلامي، مشيرا في هذا الصدد إلى الإصلاحات الجوهرية والعميقة التي شهدها الفضاء الإعلامي الوطني ولاسيما في ما يخص تحرير المشهد السمعي البصري، وخلق الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري.

كما تطرق إلى تشكيل هيئة استشارية تنكب حاليا على صياغة مجموعة من القوانين الأساسية، تشمل تعديل قانون الصحافة في اتجاه إلغاء البنود المتعلقة بالعقوبات السالبة للحرية، وإحداث المجلس الوطني للصحافة، وإخراج القانون الأساسي للصحفيين، ومشروع القانون الخاص بالصحافة الالكترونية.

وأبرز بلقاضي أن المغرب راهن منذ بداية مسار الإصلاحات، على توازي مسارين الانتقال السياسي والإعلامي، مشددا على أنه بالرغم مما راكمته المملكة من تقدم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية، فإن الحاجة تظل ماسة إلى "تسويق هذه المنجزات إعلاميا".

ويتضمن برنامج زيارة الوفد المغربي للعاصمة البريطانية، المشاركة في مجموعة من الندوات والملتقيات العلمية، التي تشمل، إلى جانب موضوع" صورة المغرب عند الإعلاميين والمثقفين العرب في بريطانيا "،، مواضيع "قضية الصحراء: تشخيص تقييمي للتطورات الإقليمية والدولية " و"التغييرات السياسية في المنطقة المغاربية"الاحات السياسية والحقوقية.

http://www.cawalisse.com/37046/12/14/27/32

شظايا المواجهة بين الشبيبة الاسلامية و العدالة والتنمية تتطاير

بنكيران خائف من عودة مطيع وإخوته

قالت مصادر من الشبيبة الإسلامية إن العدالة والتنمية الحزب الحاكم في المغرب ينظم حملة جند لها عدة آليات بهدف قطع الطريق أمام أية تسوية سياسية لقضية هذه الحركة التي يتواجد أغلب أعضائها في المنفى خارج أرض الوطن.

وأوضحت الشبيبة الاسلامية في بيان لها، موقع باسم حسن بكير أمينها العام، وحصلت جريدة »العلم« على نسخة منه أن أغلب اتصالاتها مع أصحاب القرار كانت تدور حول إيجاد حل سياسي لقضيتها.

وأضافت أن هناك أطرافا لم يرقها الحل السياسي، فاقترحت حلولا بديلة للالتفاف عليه، مشيرة إلى ما أعلن عنه وزير العدل من خلال خطة تقادم الأحكام في حق بعض المنفيين.

وذكرت أنه تبين للشبيبة الإسلامية سوء النية والقصد في البرنامج الجديد، وتأكد لها أن حزب العدالة والتنمية شعر بخطر عودة الشبيبة الإسلامية إلى الساحة السياسية المغربية، فسارع بقطع الطريق على الحل السياسي.

وأكدت في بيانها أن العدالة والتنمية وقف في وجه هذا الحل، معتبرة حل التقادم تراجعا عما سبق أن تقرر في قضيتها.

وأفادت أنه بدلا من أن يكون موقف ما أسمتهم بالخصوم الخائفين من عودة الشبيبة الإسلامية متزنا وأخلاقيا، ذكرت أن حزب العدالة والتنمية نظم حملة إعلامية وصفتها بالإفتراء والتلفيق والضجيج المفتعل ومحاولة التشويه.

أما وجه التراجع عن الحل السياسي فيما قالت إن العدالة والتنمية خطط له، فبيان الشبيبة الإسلامية ذكر بالرسالة التي تلقتها الأمانة العامة لهذه الحركة من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 27 دجنب 2011 تحت رقم (SP/DA2057/11 ، أكد اليزمي فيها أن مجموعة الشبيبة الإسلامية داخلة تحت العفو الصادر سنة 1994 وأنه بصدد تفعيل هذا العفو لتيسير عودة المنفيين جميعا وضمان كافة حقوقهم، وتحت هذا العنوان اتصل لخضر بكير بالسفارة المغربية بطرابلس فيسرت له سبل العودة.

وأعلنت في بيانها أن قيادة حزب العدالة والتنمية فتحت باب التقادم فجأة كي تغلق باب الحل السياسي خوفا من عودة الحركة الاسلامية الأم إلى مضمار الوجود القانوني، معتبرة أن هذا الحزب تلاعب بدعوة الإسلام وتاجر بها وسخرها للأهواء والمصالح الرخيصة.

وختمت بيانها بأن الكذب والإفتراء والتأويلات »الشيطانية« والحملات الإعلامية المفبركة ليست بديلا عن الصدق، وأوضحت أن الدولة المغربية مخيرة بين أن تعتمد في حل المشاكل على ما يخططه هذا الحزب وبين الأسلوب القاصد للتعامل مع المواطنين، معلنة أنها لن تلبس كساء أجرب يخيطه من يعتبر الشبيبة الإسلامية عدوة له.

http://www.maghress.com/alalam/54789

اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، يعد اعترافا دوليا بالتقدم الكبير الذي حققته البلاد في النهوض بحقوق الإنسان.

أُعلن في العاصمة البرازيلية عن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أنه تم الإعلان رسميا عن اختيار المملكة المغربية لاستضافة الدورة القادمة للمنتدى خلال الجلسة الختامية للدورة الحالية للمنتدى من طرف أعضاء اللجنة المنظمة بعد نقاشات ومشاورات تمت بين بعض أعضاء الوفد المغربي المشارك واللجنة المنظمة.

ويعتبر الحدث اعترافا دوليا جديدا بالتقدم الكبير الذي حققته المملكة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وخاصة أنه يأتي بعد شهرين من إعادة انتخاب المغرب كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأكدت وزيرة حقوق الانسان البرازيلية ماريا دو روساريو أن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل ضمانا لاستمرارية هذا المنتدى.

وأضافت أن هذا الملتقى يشكل فرصة للحكومات والمجتمع المدني لإجراء حوار مباشر، في اتجاه تحسين وضع حقوق الإنسان وتحقيق المزيد من المكتسبات في هذا المجال، وصولا إلى الإجراءات الكاملة لأهداف الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

ويرى مراقبون أن الحدث الجديد يؤكد الثقة الكبيرة التي يحظى بها المغرب باعتباره عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، كما يشكل اعترافا دوليا بسياسة الانفتاح التي تنتهجها البلاد في جميع المحافل المهتمة بحقوق الإنسان، والتي تتزامن مع جملة الإصلاحات الديمقراطية التي أجراها الملك محمد السادس مؤخرا، ولقيت إشادة دولية كبيرة.

وأكد الرئيس السابق **للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان** أحمد حرزني أن تنظيم الملتقى الدولي في المغرب "يشكل تحديا كبيرا، ليس على المستوى التنظيمي فحسب، بل أيضا على مستوى تكريس البعد الجنوبي للمنتدى، وفي الوقت ذاته الانفتاح على فاعلين آخرين من بلدان أفريقية وآسيوية ومن أميركا اللاتينية".

وأضاف "المغرب لن يدخر جهدا في سبيل إنجاح الدورة المقبلة من المنتدى"، معتبرا أن نشر مقاربة حقوق الانسان على المستوى العالمي، "قطع شوطا جديدا حاسما، بفضل إطلاق هذا المنتدى؛ حيث أثبتت بلدان الجنوب نفسها كفاعل عالمي لا محيد عنه في مجال حقوق الإنسان".

كما أعرب عن أمله في أن "تتسع دائرة الفاعلين العالميين في مجال حقوق الإنسان، وأن تنضم إليها البلدان التي ما تزال تظهر تحفظها تجاه هذه الحقوق".

ويعتبر المغرب من البلدان القلائل في المنطقة التي وضعت شبكة كثيفة من الهيئات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، أبرزها: المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وغيرها.

كما أن التجربة الديمقراطية المغربية تستأثر بإشادة دولية كبيرة، في وقت بدأ فيه العالم يتابع باهتمام شديد تطور بلد انفرد بحالة نادرة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، تفوّق فيها حتى على بعض الدول الغربية الغارقة في أزماتها المستفحلة.

http://www.alarab.co.uk/?id=10698

تتويج المتفوقين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي بمراكش

تم يوم السبت 14 دجنبر 2013 ،تنظيم حفل تتويج التلاميذ والتلميذات المتفوقين في مباريات ناشئة الفكر الحقوقي.
ومر تنظيم الجائزة عبر ثلاث مراحل همت الأولى التصفيات أو الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهتين،عهد إلى أساتذة مادة الفلسفة بالثانويات المعنية بتدبيرها. فيما شملت المرحلة الثانية من الإقصائيات مستوى الإقليم الواحد تم خلالها توحيد السؤال وكذا توحيد زمن المباراة و مركزة تدبيرها،أما المرحلة الثالثة فقد تمثلت في تنظيم مباراة النهائيات على المستوى الجهوي،و التي شارك فيها الفائزون بالأقاليم المعنية و عددهم 56 تلميذا وتلميذة .
وتأتي هذه الجائزة في اطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان والتي تشرف على تنظيمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش بشراكة مع الأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بكل من جهتي مراكش–تانسيفت–الحوز، و دكالة–عبدة،
وتدخل هذه الجائزة في إطار مساهمة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، كما تأتي انسجاما مع روح التعاون القائم بين المجلس ووزارة التربية الوطنية في مجال التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية، وكذا اتفاقيات الشراكة التي تجمع المجلس ولجانه مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومن بينها اتفاقية الشراكة الموقعة بتاريخ 27 أبريل 2013 بين لجنة مراكش وأكاديمية مراكش–تانسيفت الحوز.
وتهدف الجائزة إلى تحسيس تلاميذ وتلميذات السنة الثانية باكالوريا بخصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي بصفة عامة.
كما ترمي هذه الجائزة، التي تم في إطار تنفيذها إنجاز مؤلف بعنوان "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان" أعده الأساتذة: محمد سبيلا، عبد السلام بن عبد العالي ومصطفى لعريصة، إلى التشجيع على القراءة والعناية بها كحق وسلوك وواجب في الوقت ذاته.
وبعد أن شملت التجربة الأولى من "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" مؤسسات تعليمية تابعة للأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين بكل من جهتي مراكش–تانسيفت–الحوز، و دكالة–عبدة، من المزمع أن تنتقل لاحقا إلى جهة ثانية من جهات المملكة تحت إشراف إحدى اللجان الجهوية لحقوق الإنسان البالغ عددها 13.

http://www.almarrakchia.net/%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4_a4036.html

تيزنيت تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان

على غرار احتفال دول المعمور هيئات و منظمات و مؤسسات حقوقية، احتفلت الجماعة الحضرية لتيزنيت باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل به في العاشر من شهر دجنبر من كل سنة، و هي مناسبة تم فيها استحضار أهمية النهوض بثقافة حقوق الإنسان...
و ترسيخ قيم المواطنة و تثمين جهود بلادنا في هذا المجال بعد الإصلاحات الدستورية و الأشواط الهامة التي قطعتها بلادنا لبناء دولة الحق و القانون و هو نهج سارت عليه بلدية تيزنيت من خلال المقاربة التشاركية التي تنهجها البلدية كخيار لانفتاحها على الهيئات الحقوقية، حيث كان من ثمرة مساعيها إبرام إتفاقية إطار للتعاون و الشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** خلال دورة أبريل 2013، و تهدف تلك الإتفاقية إلى :
- التعاون و التنسيق و استثمار الإمكانيات المتوفرة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- تبادل الخبرات و المعلومات و الوثائق و تقوية قدرات الفاعلين الجمعويين في المجال الحقوقي.
كما أن البلدية دائما و في إطار ميثاق المدينة المربية، تدعم كل المبادرات الجمعوية في هذا المجال

http://www.tiznit24.com/15325.html

السلفية بين أحضان الوطن؟

بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، وعلى إثر التفجيرات الإرهابية الأليمة التي شهدتها مدينة الدار البيضاء ليلة 16 ماي 2003، ومنذ ذلك التاريخ ألقي القبض على عدد كبير من المحسوبين على التيار السلفي بالمغرب، ولازال حوالي 600 منهم رهن الاعتقال.
وقد أثارت ظروف محاكماتهم واعتقالهم انتباه العديد من التقارير الحقوقية والدولية ولازالت العديد من الملاحظات تثار إلى اليوم..
العارفون بالخريطة الفكرية للتيارات السلفية والتمايزات القائمة بينها، يدركون جيدا أن قلة منهم صرحت ولازالت متشبتة بمواقفها بأنها تؤمن بالعنف ضد الدولة ومؤسساتها، وهناك فئة أخرى أقدمت على مراجعات داخل السجن وقامت بتدقيق العديد من مواقفها التي تهم الدولة والمجتمع، وهناك فئة ثالثة ذهبت ضحية الصدمة التي أصابت المجتمع والدولة، واعتقلت بطريقة عشوائية.

المشكلة التي تطرح بالنسبة للتيار السلفي عموما، ليست مرتبطة بمعالجة مخلفات 16 ماي وما بعدها، ولكن هناك مشكلة أكبر ترتبط بالحاجة إلى إدماج الحالة السلفية بتعبيراتها المختلفة في الحياة العامة، وتجاوز النظرة النمطية التي يروج لها البعض ويصنفها كمجموعات "غريبة" غير قابلة للاحتضان داخل فضاء للعيش المشترك..ونزع فتيل التوتر مع هذا التيار وفق رؤية استباقية..
وفي هذا السياق تبلورت مبادرة إنسانية من طرف ثلاث جمعيات حقوقية "منتدى الكرامة لحقوق الإنسان" و" جمعية الوسيط من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان" و"منظمة عدالة من أجل محاكمة عادلة" بالإضافة إلى فاعلين من مشارب سياسية مختلفة بهدف العمل على خلق فهم مشترك لمختلف الإشكاليات العالقة ذات الصلة بالحالة السلفية، في أفق تقليص التوترات والتقاطبات الفكرية الحادة داخل المجتمع، والتحفيز على الإدماج الإيجابي لها في الحياة العامة.

أصحاب هذه المبادرة يرون بأن الهدف الرئيس لها يتمحور حول رسم خارطة الطريق بشأن محاولة إيجاد تسوية شاملة ومتعددة المستويات ومتوافق عليها بخصوص السلفيين المعتقلين في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وهي خارطة الطريق التي ينبغي أن تكون تتويجا لمسار تشاوري بين مختلف الفاعلين المعنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتدبير هذا الملف، على مستوى الدولة من وزارات ومؤسسات وطنية ذات صلة بالملف، وعلى مستوى الفاعلين بالأحزاب السياسية، والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكامة السياسية، وكذلك على مستوى التيار السلفي، من سلفيين شيوخ وتعبيرات وممثلي المعتقلين ضمن هذا التيار.
وتعتبر المبادرة أن عملها ينبغي أن يكون على مستويات أربع:
. العمل على التأسيس لسياسة تصالحية لتصحيح الوضع المتوتر بين الأطراف ذات الصلة بهذا بالملف؛
. السعي لإطلاق سراح معتقلي السلفية ممن لم يتورطوا في العنف أو في جرائم دم؛
. تمتيع باقي المعتقلين، على مستوى وضعيتهم بالسجن، بالحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها في القانون وفي المعايير الدولية ذات الصلة؛
. إعمال مبدأ التأهيل الاجتماعي والمصالحة، مع المعتقلين السلفيين المفرج عنهم.. وتوفير الدعم في اتجاه الاندماج في الحياة العامة.

وإذ يشكل المستوى الإنساني أساس هذا المبادرة التي تندرج في منطق أشمل يهدف إلى إيجاد تسوية لمشكل المعتقلين السلفيين، فإن المسار التشاوري في حد ذاته يبقى أساسيا ومفيدا، لأنه يمكن الجميع من تبني وممارسة الحوار المتعدد والمتنوع المستويات عبر حالة محددة هي "الحالة السلفية".
وفي هذا السياق عقدت لقاء تشاوريا بحضور الجمعيات الحقوقية ومؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان ومعتقلين سابقين وعائلات معتقلين وبعض شيوخ السلفية، كما قامت بعقد لقاءات مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات ورئاسة الحكومة..
.

http://www.alwahda.info/news4048.html

هي مبادرة نابعة من حس وطني بالدرجة الأولى، وتقوم على الجانب الإنساني..
هاجسها الأساسي هو مستقبل الوطن..
وطن يتسع لكافة أبنائه ويتسامح معهم حين يخطئون..
بيد أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض مثل هذه المبادرات..

ملف السلفية بين تطرفين..
فمن جهة هناك التيارات المتطرفة داخل الجسم السلفي التي ليس لها أي استعداد للقيام بمراجعات عميقة لخلق مساحات مشتركة مع الآخر، وتعتبر بأن من وظيفتها إحياء "الفريضة الغائبة" والقيام بواجب الجهاد، ولذلك وجهتها المفضلة هي مناطق التوتر في العالم والاصطفاف إلى جانب "فسطاط الحق" ضد "فسطاط الباطل"..
ومن جهة أخرى هناك التيارات المتشددة داخل الدولة التي لا تنظر إلى هذا الملف إلا من الزاوية الأمنية الضيقة، وترفض أي محاولة لفهم الأسباب العميقة لبروز الحالة السلفية، وترفض الاعتراف بأي خطأ يمكن أن يكون قد ارتكب في حق بعضهم..
إن التطرف الموجود في المجتمع يمكن أن يلتقي مع التطرف الموجود داخل الدولة وهو ما يهدد أي محاولة لنزع فتيل التوتر مع هذه الجماعات والسعي لإدماجها في الحياة العامة..
هذا الاختيار من الطرفين يدفع إلى تنامي الشعور بالمظلومية لدى العشرات من السجناء ضمن تيار "السلفية الجهادية"، في غياب أي مساعي مؤسساتية للحوار معهم، ويدفع العديدين منهم إلى الإصرار على عدم التعبير على أي مواقف معتدلة اعتقادا منه بأنه سيقدم تنازلات مجانية لفائدة "الدولة الظالمة"..
كما يدفع مؤسسات الدولة من جهة أخرى إلى صم آذانها عن سماع أي صوت حقوقي ينبه إلى خطورة هذا الملف..
والمفارقة أن الأصوات المعتدلة داخل السجون تلتزم الصمت في الوقت الذي يسارع خطاب متطرف إلى الحديث باسم الجميع رافضا أي محاولة للحوار حول قضيته، ومتبنيا خطابا تصعيديا ضد الدولة، مطالبا إياها في نفس الوقت بحل مشكلته!
وهو ما يساهم في دفع جهات متطرفة داخل الدولة إلى تعميم التوصيف الجاهز للخطاب السلفي، وتصنيفه ضمن الخطابات المتشددة التي تمثل تهديدا لاستقرار وأمن المجتمع..
وهو ما يعني في النهاية أن الضحية الحقيقية من وراء هذا التقاطب هو عائلات المعتقلين وذويهم الذين يعانون يوميا أمام السجون، ويكابدون من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهم في غياب أزواجهم أو أبنائهم المعتقلين، وفي غياب أي التفاتة من طرف الدولة ومؤسساتها لهذه الشريحة التي تؤدي ثمن وجود أقربائها في السجون..
ما لا يدركه البعض أن التحولات الجارية في العالم العربي كشفت عن لاعب جديد في الساحة السياسية هو الفاعل السلفي بتعبيراته المختلفة..
غير أن التيار الأكثر إثارة للقلق هو تيار "السلفية الجهادية" الذي ينقسم بدوره إلى عدة تيارات، وهو ما يستدعي ضرورة الانتباه من أجل بلورة رؤية عميقة تحاول فهم الأسباب العميقة لبروز الحالة السلفية، وتعمل على تأطيرها ضمن مقاربة استباقية قابلة للاحتضان على المستوى الاجتماعي والسياسي..
التيار السلفي جزء من الحالة الإسلامية في العالم العربي، يمكن أن يمثل خطورة كبيرة إذا انزلقت بعض مفرداته إلى العنف كاختيار منهجي..
ومن هنا ضرورة فتح نقاش عميق مع هذه التيارات والإنصات إلى مواقفها الحقيقية من العنف ومن مستلزمات العيش المشترك داخل وطن يتسع لجميع أبنائه في ظل مناخ من الأمن والاستقرار ينبغي أن يحافظ عليه الجميع.

Marrakech: convention pour la formation au Maroc de 200 Libyens dans le domaine

Une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, a été signée samedi à Marrakech, entre le **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Cette convention a été signée en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", par le président du CNDH, Driss El Yazami du côté marocain, et par le Directeur général de l'Office des affaires des combattants, Mustapha Abdelwahab, du côté libyen.

En vertu de cet accord, pas moins de 200 Libyens seront formés sur les démarches pour la réconciliation nationale et pourront bénéficier ainsi de l'expertise et de la compétence du CNDH, une instance devenue une référence en matière de justice transitionnelle et de défense des droits de l'Homme.

La programme de formation débutera à partir de janvier prochain, et s'étalera sur huit phases (25 participants pour chaque phase).

Ces sessions de formation comprennent des aspects théorique et pratique relatives aux démarches de la réconciliation, la médiation, l'équité, le dialogue et la communication. Elles seront encadrées par des experts marocains du CNDH et de ses partenaires.

La cérémonie de signature de cette convention s'est déroulée en présence de Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abaddi, membre du CNDH, des Directeurs d'Académies de l'éducation et de la formation (AREF), en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres pédagogiques et des représentants de la société civile.

http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=58426

Marrakech: convention pour la formation au Maroc de 200 Libyens dans le domaine

Une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, a été signée samedi à Marrakech, entre le **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Cette convention a été signée en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", par le président du CNDH, Driss El Yazami du côté marocain, et par le Directeur général de l'Office des affaires des combattants, Mustapha Abdelwahab, du côté libyen.

En vertu de cet accord, pas moins de 200 Libyens seront formés sur les démarches pour la réconciliation nationale et pourront bénéficier ainsi de l'expertise et de la compétence du CNDH, une instance devenue une référence en matière de justice transitionnelle et de défense des droits de l'Homme.

La programme de formation débutera à partir de janvier prochain, et s'étalera sur huit phases (25 participants pour chaque phase).

Ces sessions de formation comprennent des aspects théorique et pratique relatives aux démarches de la réconciliation, la médiation, l'équité, le dialogue et la communication. Elles seront encadrées par des experts marocains du CNDH et de ses partenaires.

La cérémonie de signature de cette convention s'est déroulée en présence de Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abaddi, membre du CNDH, des Directeurs d'Académies de l'éducation et de la formation (AREF), en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres pédagogiques et des représentants de la société civile.

http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=58426

مسؤول ليبي يشيد بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

59/2

مراكش: عبد اللطيف سندباد

أشاد مصطفى عبد الوهاب الساقزلي، المدير العام لهيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية بليبيا، بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، واصفا إياها بـ"التجربة الناجحة". وقال المسؤول الليبي، في تصريح خص به "صحيفة الناس"، عقب توقيعه اتفاقية تعاون وتدريب مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي بمراكش مساء أول أمس السبت، إن التجربة المغربية ستنير الطريق لهيئة المحاربين الليبية لإنجاز مهامها في إعادة دمج المسلحين وإرساء مقومات التنمية الشاملة. وأشار المسؤول الليبي إلى أن زيارته تندرج في إطار الأنشطة المبرمجة للهيئة من أجل إطلاق حوار وطني في ليبيا يقود إلى المصالحة الوطنية، وبلورة صيغة تستجيب للخصوصيات الليبية، والتأسيس لدولة ديمقراطية تحت مبادئ حقوق الإنسان، مؤكدا أن المملكة المغربية هي أول دولة نتعامل معها في هذا المجال، لما أحرزته من توافق وإرساء مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة، "وإننا . يقول الساقزلي . لم نكن محظوظين مثل ما حدث بالمغرب، سرى توافق وحوار للإنصاف والعدالة الانتقالية بشكل سلمي، في حين نحن في ليبيا اضطررنا لنيل الحرية والديمقراطية إلى حمل السلاح والثورة المسلحة".

وأوضح المتحدث نفسه، المسؤول عن برنامج "الإدماج للشباب الليبي والتنمية البشرية" أن اتفاقية التعاون الموقعة بين هيئة شؤون المحاربين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الغرض منها إعداد 200 إطار ليبي في مجال الحوار الوطني والعدالة الانتقالية، وتمكينهم من الآليات الضرورية لإدارة الحوار الوطني للمساهمة في استقرار ليبيا، مشيرا إلى أن تفعيل الاتفاقية سينطلق أوائل شهر يناير المقبل ويستمر مدة سنة، تتدرب فيها الأطر الليبية على شكل مجموعات مكونة من 25 فردا لفترة تناهز 15 يوما، من خلالها يضع مجلس "اليزمي" رهن إشارة المستفيدين كل الآليات الضرورية ليطلعوا، بشكل أفضل، على مختلف مراحل التجربة المغربية في العدالة الانتقالية.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال - خريبكة بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال ونيابة إقليم خريبكة، اللقاء الجهوي للإخبار والتعبئة حول مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، المزمع تنظيمه في شهر ماي المقبل.

ويشارك في هذا اللقاء الذي يأتي تكريسا للعمل المشترك مع كل من أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من جهة، ومع مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة من جهة أخرى، أربعون ناديا للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

ويهدف مهرجان الفيلم الحقوقي إلى تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بالجهة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية خصوصا، ولدى فئات الشباب عموما.

63/3

وفد عن مجموعة "الإعتقال التعسفي" الأممية يستمع لمهاجرين من دول جنوب الصحراء بطنجة

زار يوم أول أمس الجمعة 13 دجنبر من الشهر الجاري،وفد عن "مجموعة العمل الأممية حول الإعتقال التعسفي" التابعة للأمم المتحدة مدينة طنجة، في إطار الجولة التي يقوم بها الوفد الأممي للمغرب ما بين 9 إلى 18 دجنبر الجاري حيث يجري خلاله لقاءات مع عدد من مسؤولي المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والقطاعات الوزارية ذات الصلة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وهكذا استضافت شبكة جمعيات الشمال للتنمية والتضامن لقاء جمع 3 أعضاء من الوفد ببعض المهاجرين من دول جنوب الصحراء بحضور بعض أعضاء الشبكة تمحور اللقاء الذي دام أكثر من ساعتين حول اللجوء والهجرة، وأكد بوبكر الخمليشي رئيس الشبكة أن المهاجرين الذين تحفظوا على الإدلاء باسمائهم دار نقاشهم مع الوفد حول " الخروقات والشروط اللاإنسانية التي تتم فيها حملات الإعتقال، ومداهمة منازل المهاجرين والإستيلاء على الوثائق وممتلكاتهم البسيطة" كما اشتكى المهاجرين من "استعمال الألفاظ العنصرية في حقهم" كما تحدثوا –حسب نفس المصدر– عن ظروف حدوث ثلاثة وفيات في صفوفهم في أقل من 4 أشهر، والشروط السيئة التي تتم فيها عملية ترحيل المهاجرين إلى الحدود الجزائرية"، حيث قام الوفد بتدوين تصريحات المهاجرين قبل أن يغادروا المدينة في اتجاه تطوان.

الوفد الذي يضم 5 أعضاء هم الرئيس المقرر مادس أديناس "النرويج" ونائب الرئيس فلاديمير توشيلوفسكى "أوكرانيا"، والسيدة شاهين سردار على "باكستان"، وروبرتو جاريتون "شيلي" وحاجى ماليك سو "السنغال"، قام أيضا بزيارة خاطفة لعدد من المؤسسات بالمدينة منها مقر ولاية جهة طنجة–تطوان، السجن المحلي "سات فيلاج" ومحكمة الإستئناف.

ومن المنتظر أن يعقد الفريق الأممي ندوة صحفية بالرباط مع اختتام الزيارة وتقديم تقريره الختامي لمجلس حقوق الإنسان في سنة 2014 .

يذكر أن الزيارة كانت بدعوة من الحكومة المغربية حسب المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والتي تأتي في سياق تبادر الزيارات وضمن إطار انفتاح المغرب على آليات منظمة الأمم المتحدة لتعزيز الحوار البناء مع الوزارات والمؤسسات الوطنية غير الحكومية االعانية بحقوق الإنسان–حسب المندوبية دائما.

http://anbaetanja.com/index.php/2013-08-21-13-29-18/516-2013-12-15-01-37-36

رجل تعليم يستنجد برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد العلاج

راسل الأستاذ محمد الوسطاني؛ الإطار بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، من أجل دعمه في الحصول على "الحق في العلاج"، حسب ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمذكرة الإطار للحركات الانتقالية 3180/3، وكذا دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

الوسطاني ذكّر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الحق في الصحة هو من الحقوق الأساسية للإنسان تقره الشرعية العالمية والمواثيق المعنية بالحقوق باعتبار أن الصحة الجسدية ضرورية وأساسية، كما أن الحق في الصحة يفرض على الدولة تهيئة الظروف المناسبة التي تتيح لكل فرد التمتع بأكبر مستوى من الصحة والمتمثلة في ضمان الخدمات الصحية وظروف عمل صحية وتيسير التواجد قرب أماكن الاستشفاء حسب منظمة الصحة العالمية و الفصل31 من الدستور المغربي لسنة 2011، وباعتبارنا مجموعة من مرضى التعليم، يضيف الوسطاني، شاركنا في حركة انتقالية لأسباب صحية بناء على المذكرة الإطار رقم 3180/3 واتباعنا جميع الإجراءات القانونية بمثولنا أمام لجن طبية إقليمية و وطنية، لنفاجأ ببلاغ لوزارة التربية الوطنية بتاريخ 6/12/2013 تعلن فيه عن نتائج أقل ما يقال عنها أنها مهزلة، حيث لم يستفد سوى 183 من أصل 922 تأجل انتقالهم للموسم المقبل حاولت من خلاله الوزارة حل مشكل الخصاص الذي تعانيه على حساب حقوقنا الدستورية المتمثلة في التواجد بالقرب من مراكز الاستشفاء المتخصصة.

الأستاذ المتضرر التمس في ختام مراسلته، التي توصلنا بنسخة منها، من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التدخل في حدود اختصاصاته لاسترجاع حقهم المتمثل في الإعلان عن النتائج كما أقرتها اللجنة الطبية لأنها الوحيدة المخول لها البث النهائي في الملفات التي عرضت عليها وليس أطر وزارة التربية الوطنية الذين همهم الوحيد هو سد الخصاص ولو على حساب معاناة رجال ونساء التعليم.

http://www.tawjihnet.ma/news/content/%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC

Le Forum mondial des droits de l'Homme au Maroc en 2014

Le Maroc a été désigné, vendredi à Brasilia, pour abriter en 2014 la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), à l'issue de la cérémonie de clôture de la première édition du forum, tenue du 10 au 13 décembre dans la capitale de la République fédérale du Brésil. Le choix du Maroc a été arrêté après une série de concertations entre la délégation marocaine et le comité d'organisation du FMDH. L'ancien président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a prononcé à cette occasion une allocution dans laquelle il a remercié les participants et les organisateurs pour la confiance placée en le Royaume pour accueillir cette grand-messe des droits-de-l'hommiste. Le Maroc a pris part au forum de Brasilia à travers une importante délégation représentant la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), des partis politiques et des médias, des militants des droits de l'Homme et des victimes des violations du Polisario dans les camps de Tindouf, des parlementaires, des acteurs associatifs, des syndicalistes et des enseignants-chercheurs.

حقوق الإنسان

التوقيع بمراكش على اتفاقية لتكوين 200 ليبي في مجال المصالحة والحوار الوطني

//الأحد, 15 ديسمبر, 2013

مراكش- وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة شؤون المحاربين بليبيا، مساء يوم السبت بمراكش، اتفاقية تتعلق ببرنامج تدريبي في فن المصالحة والحوار الوطني لفائدة 200 مشارك من ليبيا.وتم التوقيع على هذه الاتفاقية على هامش حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها الأولى، من قبل رئيس المجلس السيد إدريس اليزمي والمدير العام لهيئة شؤون المحاربين بليبيا السيد مصطفى عبد الوهاب الساقزلي.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى التحسيس بقيم المصالحة من خلال الاستفادة من خدمات وخبرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره جهة مؤهلة للقيام بالأعمال والمهام التي يرغب الطرف الليبي في الاستفادة منها، وكذا بالنظر لكون المجلس يتمتع بخبرة وتجربة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

وسيعمل المجلس، بموجب هذه الاتفاقية، على تكوين المشاركين بالنظر لما يتوفر عليه من إمكانيات تعبئة الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتدريبية المنتظرة، بالأساليب والوسائل الحديثة اللازمة لتطبيق البرنامج المسطر من حيث إطاره النظري والميداني والتحليلي والتجارب الفضلى.

كما يتوخى هذا البرنامج تمكين المشاركين من إدراك المفاهيم والمهارات الأساسية لمضامينه أكاديميا وعمليا من خلال ورشات عمل، بشكل يضمن المقدرة على فهم الأدبيات المتاحة في المجال.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-200-%D9%84%D9%8A/

http://www.hadatcom.com/index.php/regions-recap/3704-200-3

PHOTOTHÈQUE GÉNÉRALE

Signature à Marrakech d'une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux

15 Décembre 2013

Signature samedi (14/12/13) à Marrakech, d'une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

http://www.map.ma/fr/phototheque/signature-marrakech-d%E2%80%99une-convention-pour-la-formation-de-200-libyens-dans-le-domaine-de

Remise des distinctions à Marrakech aux lauréats du "Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations"

Marrakech - La ville de Marrakech a abrité, samedi, la cérémonie de remise des distinctions aux lauréats de la 1ère édition du "Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations", une initiative **du Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH) et ses Commissions régionales dans le cadre de la promotion des valeurs des droits de l'homme et de citoyenneté auprès des jeunes.

Le prix de cette première édition, organisé en partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech et les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) de Marrakech-Tensift-Al Haouz et de Doukkala-Abda, a été décerné à 5 élèves parmi 230 candidats.

Il s'agit de Kaouter Boumehdi (délégation de Safi), Soumaya Sarsatou (délégation des Rhamna), Soukaina El-Aji (délégation de Safi), Soumaya Allaoui (délégation de Youssoufia) et Abdelkebir Ait Lhaj (délégation d'Essaouira).

Les distinctions ont été remises en présence de Driss El Yazami, président du CNDH, Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abbadi, membre du CNDH, des Directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres éducatifs et des représentants de la société civile.

http://www.mapexpress.ma/actualite/remise-des-distinctions-a-marrakech-aux-laureats-du-prix-des-droits-de-lhomme-pour-les-jeunes-generations/

Maroc: Les droits de l'homme font enfin leur entrée à l'école

Une convention de coopération et de partenariat pour la promotion de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires, a été signée, samedi à Marrakech, entre le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle.
Cette convention a été paraphée, en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du "Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations", par le ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Abdelâdim El Guerrouj, et le président du CNDH, Driss El Yazami.
Elle vise à apporter un appui aux clubs éducatifs des Droits de l'homme des établissements scolaires ainsi qu'aux programmes et activités réalisés par ces clubs au niveau national, en plus du renforcement des compétences des acteurs et associations œuvrant dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

Cette convention a aussi pour objectifs le renforcement de la coopération et de l'action commune entre les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) et les Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) relevant du CNDH, outre l'échange d'informations, de documentation et de publications relatives à la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Cette convention s'étalant sur une durée de 4 années renouvelables, s'inscrit dans le cadre de la consolidation des relations étroites liant le CNDH, les CRDH, le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, et les AREF.
Une telle initiative s'inscrit également en continuité par rapport aux conventions signées avec le CNDH, le 7 décembre 2005, le 23 décembre 2008 et le 13 octobre 2010, alors Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH).
La cérémonie de signature de cette convention s'est déroulée en présence de Ahmed Abbadi, membre du CNDH, de Directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale et des cadres éducatifs et des représentants de la société civile.

http://www.marocpress.com/fr/alm/article-76873.html

Le Maroc choisi pour abriter le Forum Mondial des droits de l'Homme en 2014

Le Maroc a été désigné pour abriter en 2014 la deuxième édition du Forum Mondial des droits de l'Homme (FMDH), à l'issue des travaux de la première édition, tenue du 10 au 13 décembre à Brasilia.

Le Choix a été porté sur le Maroc pour accueillir la prochaine édition du FMDH après des concertations entre des membres de la délégation marocaine présente et ceux du comité d'organisation.

L'ancien président du **Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH)**, Ahmed Harzenni, a prononcé, à cette occasion, au nom de la délégation marocaine participante, une allocution pour remercier les organisateurs de la confiance placée en le Maroc pour accueillir cette manifestation mondiale.

Le Maroc a pris part au forum de Brasilia à travers une importante délégation représentant la Délégation interministérielle aux droits de l'homme, le Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), des partis politiques et des médias, des militants des droits de l'Homme et des victimes des violations du polisario à Tindouf, des parlementaires, des acteurs associatifs, des syndicalistes et des enseignants-chercheurs.

http://www.maghrebemergent.com/actualite/breves/fil-maghreb/item/32795-le-maroc-choisi-pour-abriter-le-forum-mondial-des-droits-de-l-homme-en-2014.html

http://www.lareleve.ma/news7259.html

MAROC : Le tournant historique ?

En dépit d'une année marquée par des drames successifs, conséquences de la recrudescence de la répression, des violences policières ou du racisme, l'année 2013 sera-t-elle celle du «tournant historique» des politiques migratoires au Maroc où les étrangers et migrants se verront enfin reconnus dans la société ? On voudrait le croire, on pourrait même y croire au vu des événements politiques qui se sont succédés à un rythme accéléré ces dernières semaines.

En septembre, le Maroc présentait son rapport initial sur l'application de la Convention sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille devant le Comité des Nations unies (CMW) à Genève. A l'initiative et sous la coordination du GADEM, des associations avaient élaboré collectivement, et remis au Comité, un rapport alternatif soulignant les nombreuses violations des droits fondamentaux des travailleurs migrants. Un rapport dont le CMW a, de toute évidence, tenu compte dans ses recommandations.

Le jour de cet examen à Genève, le CNDH (**Conseil national des droits de l'Homme**) a rendu public, les recommandations d'un rapport intitulé Etrangers et droits de l'Homme au Maroc. Pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle. Celles-ci insistaient sur la nécessité pressante d'une nouvelle politique publique en rupture avec les pratiques actuelles.

Dès le lendemain, le Roi Mohammed VI s'est exprimé publiquement. Après avoir rappelé « la longue tradition d'immigration et d'accueil du Maroc due notamment à ses relations séculaires avec l'Afrique subsaharienne », il réitérait « sa conviction que la problématique migratoire, objet de préoccupations légitimes et parfois sujet de polémiques, doit être approchée de manière globale et humaniste, conformément au droit international et dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée ».

Quelques jours après ces déclarations, plusieurs mesures étaient annoncées reprenant en grande partie les recommandations du rapport du CNDH : la création d'une commission ad hoc chargée d'examiner les dossiers des 853 réfugiés reconnus par le HCR afin de leur remettre un titre de séjour ; la réouverture du Bureau des réfugiés et apatrides (BRA) du ministère des Affaires étrangères, inactif depuis des années ; la création de deux commissions interministérielles chargées de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes, d'une commission visant la coopération internationale et enfin d'une commission ad hoc pour la mise en œuvre d'une opération exceptionnelle de régularisation de « certaines catégories d'étrangers en situation administrative irrégulière » du 1er janvier au 31 décembre 2014. Le 9 octobre, le ministre de l'Éducation nationale publiait une circulaire ouvrant l'accès à l'école primaire aux enfants « des pays du Sahel et susahariens ».

Toutes ces mesures soulèvent un formidable espoir et on ne peut que reconnaitre « une vision nouvelle de la politique migratoire nationale » qui rompt avec le discours dominant jusqu'ici, à la fois sécuritaire et discriminant. Mais s'agit-il vraiment du tournant historique annoncé ?

Sans mettre en doute la volonté du gouvernement marocain d'écrire une nouvelle page de son histoire, de nombreuses zones d'ombre subsistent, suscitant interrogations et inquiétudes.

http://www.lacimade.org/minisites/loujnatounkaranke/rubriques/205-Actualit-s?page_id=4748

La déclaration conjointe du Partenariat pour la mobilité conclu avec l'UE en juin dernier évoque plus une « gestion maitrisée de la migration » se focalisant sur les instruments susceptibles d'être déployés par les autorités marocaines pour lutter contre l'immigration irrégulière qu'une réelle promotion de la mobilité. Un axe qui fait craindre un durcissement de la répression à l'égard des migrants qui n'entreront dans aucun des cadres définis par la loi. De surcroit, la signature probable d'un accord de réadmission avec l'UE, auquel le Maroc s'était pourtant jusqu'à présent opposé, suppose la création de lieux d'enfermement, et constitue une nouvelle menace sur le respect des droits humains.

Si depuis ces annonces aucune rafle n'a été notée à Casablanca et Rabat, les opérations d'arrestations collectives accompagnées de violences ont toujours cours dans les régions du Nord et de l'Orientale. Le GADEM déplore plusieurs morts dont celle de Moussa Seck le 10 octobre et de Cédric Bété le 4 décembre, tout deux « tombés » du 4ème étage d'un immeuble lors d'opérations de police à Tanger. Cette situation a conduit le GADEM à demander un moratoire contre les expulsions et les réadmissions des migrants non ressortissants.

S'agissant du droit d'asile, malgré la réouverture du BRA (prévu dans par le décret de 1957 fixant les modalités d'application de la Convention de Genève), l'examen des demandes d'asile déjà enregistrées par le HCR et les nouveaux enregistrements sont à ce jour gelés sans qu'aucune disposition protectrice de cette catégorie de personnes n'ait été mise en place.

Quant à l'opération « exceptionnelle » de régularisation, malgré une avancée majeure : la levée de la conditionnalité de l'entrée et du séjour irréguliers, les critères annoncés n'apportent pas la nouveauté espérée. Pour trois catégories concernées (conjoints de Marocain(e)s ou d'étrangers en résidence régulière au Maroc, et leurs enfants), les critères annoncés s'avèrent plus restrictifs que les dispositions de la loi 02-03 sur l'entrée et le séjour des étrangers. La seule vraie nouveauté concerne la régularisation des personnes pouvant justifier d'une présence de cinq ans sur le territoire … sous réserve de disposer de pièces nécessaires et probablement d'un document d'identité, ce qui ne sera pas le cas pour nombre d'entres-elles. Qu'adviendra-t-il de tous ceux qui arriveront au Maroc après le 31 décembre 2014 ? Alors tournant historique ou effet de trompe-l'œil ?

La société civile devra être vigilante et veiller à ce que cette nouvelle politique migratoire soit élaborée et mise en œuvre dans le respect des droits humains.

Migrations: En 2014, le Maroc lancera sa première opération de régularisation de sans-papiers

Deux mois après que le palais royal de Casablanca a abrité une réunion sur la politique migratoire, la régularisation des sans-papiers va être mise sur les rails. Entre 24 et 40 milles personnes devraient bénéficier de cette opération.

Du 1er janvier au 31 décembre 2014, le Maroc lancera sa première campagne de régularisation de sans-papiers. L'annonce en a été faite, hier soir à Salé, lors d'un point de presse qui a réuni des ministres du gouvernement Benkirane, notamment celui des MRE et des Affaires de la migration, Anis Birou, celui de l'Intérieur, Mohamed Hassad, et son n°2, Charki Draïss, Mahjoub El Hiba, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme et Driss El Yazami, le président du **CNDH**.

Par contre, on pourra noter que ni Mustapha Ramid ni aucun autre représentant du département de la Justice n'était présent. Pourtant le PJDiste avait assisté à la réunion, tenue le 10 septembre au palais de Casablanca, présidée par le roi Mohammed VI, consacrée à la migration.

Entre 24 et 40 mille bénéficiaires.

Seront concernés par cette vague de régularisation « les étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune, des étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune, des enfants issus des deux cas susvisés, des étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans, des étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc, et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013 », a indiqué le ministre des MRE et des Affaires de la migration, Anis Birou.

Outre ces cas cités, les demandeurs d'asile, environ 850 personnes, dont une large majorité de Subsahariens, dûment reconnus par la délégation du HCR au Maroc et le Bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des Affaires étrangères, devraient voir leur séjour au royaume régularisé. Au terme de cette campagne, entre 24 et 40 mille personnes qui séjournent illégalement au Maroc devraient voir leur situation régularisée.

Des « bureaux des étrangers » pour la réception des demandes

L'examen et la validation des demandes des sans-papiers seront confiés à des « bureaux étrangers » qui seront installés dans les sièges des préfectures et des provinces. Pour les dossiers refusés au niveau de ces représentations du ministère de l'Intérieur, ils auront la possibilité de frapper à la porte de la Commission nationale de recours. Une instance instituée avec la participation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

En lançant une telle opération, le Maroc se donne de nouveaux arguments pour appuyer son engagement de respecter les droits de l'homme aussi bien en faveur de ses ressortissants que pour les étrangers. Par ailleurs, d'ici quelques heures, l'Assemblée générale de l'ONU devra élire les candidats à l'adhésion au Conseil des droits de l'homme (CDH). Le royaume est dans la course pour la zone Afrique, au même titre que l'Algérie, la Namibie, le Sud Soudan, le Tchad et la Tunisie.

http://diasporaenligne.net/migrations-en-2014-le-maroc-lancera-sa-premiere-operation-de-regularisation-de-sans-papiers/

La coordination Nationale Indépendante pour la Justice Transitionnelle
:Organise Avec le soutien de
La Fondation Euro-méditerranéenne de Soutien aux Défenseurs des droits de l'Homme
Le Programme des Nations Unis pour le Développement
.Le Bureau du Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Le Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme
Avocats Sans Frontières
Le Centre International Pour la Justice Transitionnelle
Le Conseil National des Droits de l'Homme Marocain
: Un séminaire sous le thème
:(Les violations des droits de l'homme en Tunisie (1956-2013
Entre histoire et mémoire
Les 17, 18 et 19 décembre 2013
l'hôtel Africa-Tunis »

http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=2851006&page=3